وايضا النتيجة مطلوبة غير مفروضة التسليم بخلاف المقدمات قوله كذا
اجابوا الخ فيه اشارة الى ان في الجواب نظرا ووجهه ان القضية المرتبة
لا يكون قولا مؤلفا من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول اخر فيصدق
التعريف عليها بلا ريب والجواب الصحيح ان يقال المراد باللزوم اللزوم على
طريق الاكتساب كما مر في تعريف المعرف قوله صورة اشارة الى جواب ما
يتجه على تعريف الاستدلال من ان يكون النتيجة مذكورة في القياس بالفعل
ينافي اخريتها بالمعنى المذكور سابقا وكون نقيضها مذكورا فيه يستلزم
ان لا يمكن التصديق بالنتيجة اذ مع التصديق بنقيضها لا يمكن التصديق
بها وتقرير الجواب ان المراد بذكر النتيجة في القياس ذكرها بصورتها فيه
اي ذكر اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة بدون اعتبار الحكم فيها
وكذا المراد بذكر النقيض ذكر اجزاء النقيض على الترتيب الذي في النقيض
بدون اعتبار الحكم الا يرى ان النتيجة محتملة للصدق والكذب والمذكور
في القياس لا يحتملها قوله موضوع المطلوب اعلم ان النتيجة من حيث تفرعها
على القياس وحصولها منه يسمى نتيجة ومن حيث انها تطلب بالقياس
تسمى مطلوبا والمراد بالمقدمة ههنا هي القضية التي جعلت جزء قياس و
تسمية الموضوع والمحمول حدا لكونهما طرفين للقضية والحد في اللغة
الطرف قوله لانه في الغالب اقل افرادا ويجوز ان يكون تسمية الموضوع
اصغر لتشبيه قليل الافراد بقليل الاجزاء وكذا تسمية المحمول اكبر يجوز
ان يكون لتشبيه كثير الافراد بكثير الاجزاء قوله لانها ذات الاصغر ويجوز
ان يكون من قبيل تسمية الكل باسم الجزء والتانيث للتانيث وكذا الكلام
في وجه التسمية بالكبرى قوله تشبيها لها بالهيئة اي تشبيه المعقول
بالمحسوس والمقدار عبارة عن الامتداد الطولي والعرض والعمق
قوله بحقيقة حكم المطلوب اي حكم الواسطة وتذكير الضمير بتأويل الوسط

والمراد

٦٠

مراد بحكم الوسط الحكم به على الاصغر والحكم بالاكبر عليه وحاصله الحكم باندراج
الاصغر في الاوسط وباندراج الاوسط في الاكبر المستلزم اندراج الاصغر
في الاكبر واذا كان بديهي الانتاج يكون اولا الانتاج فسمي شكلا اولا لذلك
قوله في اشرف مقدمة فكانت لها اشرفية بهذا الاعتبار فتقدم على سائر الاشكال
الباقية في الثلثة الاخيرة فكان ثانيا قوله لاشتمالها على موضوع المطلوب والموضوع
اشرف من المحمول لانه الذي لاجله يطلب المحمول قوله وهي الكبرى لاشتمالها على محمول
المطلوب الذي يطلب لاجل الموضوع فيكون احسن من الموضوع قوله اذ لا شركة
اصلا مع الاول اه لمخالفته اياه في كلتا مقدمتين فكان بعيدا عن الطبع جدا
حتى اسقطه بعضهم عن درجة الاعتبار فاخرج عن الجميع فجعل رابعا اذ لا خامس فعاد
قوله مع ايجاب النتيجة اه اي مع صدق ايجابها ومع صدق سلبها لان صدق
قولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان وكل ناطق حيوان مع صدق الايجاب
وصدق قولنا كل انسان حيوان وكل فرس حيوان مع صدق السلب وكذا صدق
قولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر مع صدق السلب و
صدق قولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر مع صدق الايجاب والبناء
ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الناطق مع قطع النظر عما
في نفس الامر لا يستلزم ثبوت الناطق للانسان ولا عدم ثبوته له وكذا
ثبوت الحيوان لجميع افراد الانسان ولجميع افراد الفرس لا يستلزم ثبوت
الفرس للانسان ولا عدم ثبوته له وهو ظ والنتيجة لا بد وان يكون لازمة
للقياس لذاته وللشكل الثاني شرط اخر وهو كلية الكبرى اذ لولاها لم
يستلزم الشكل الثاني النتيجة لما مر كقولنا لا شيء من الانسان بفرس
وبعض الحيوان او بعض الضاحك [illegible] فرس وقولنا كل انسان حيوان
و بعض الجسم وبعض الحجر ليس بحيوان ولعل المص اكتفى بذكر احد الشرطين
لاشتراكهما في العلة وجمع شروط جميع الاشكال معللا بهذه العلة ولو صور

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)